كلمة المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان
في الجلسة الجانبية ضمن فعاليات الاجتماع الدوري (UPR13) في 21 مايو 2012
لمراجعة حالة حقوق الإنسان في البحرين

إيمانا بحق الشعوب في العيش الحر الكريم، والتزاما بمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة، وشعورا بالمسؤولية تجاه الشعب البحريني الشقيق، فقد قام المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان وبمشاركة عدد كبير من القوي السياسية البحرينية والخليجية وشخصيات سياسية واجتماعية عربية ودولية برفع المطالب العادلة لهذا الشعب الشقيق في العديد من المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات العربية والدولية ؛ بدءا من المؤتمر العام لنصرة شعب البحرين في بغداد بتاريخ 2 أبريل 2011، وقام بمخاطبة المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة – السيدة/ نافي بيلاي في تاريخ 18 يوليه 2011، وقام المجلس أيضا برفع مطالب الشعب البحريني خلال الاجتماعات الدورية المنتظمة لمجلس حقوق الإنسان: رقم 18 بتاريخ 18 سبتمبر 2011 ورقم 19 بتاريخ 15 مارس 2011.

كما قام المجلس بالمشاركة و 14 منظمة حقوقية و 9 محامين دوليين في 20 يوليه 2011 برفع القضية رقم: OTP-CR-202/11 لدي المحكمة الجنائية الدولية ضد الحاكم العسكري وأولئك الذين ارتكبوا جرائم بشعة ضد الأطفال والنساء والكوادر الطبية والرموز السياسية، ويقوم المجلس بمتابعتها بدأب وفعالية وصولا لتقديم الجناة للعدالة.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه تحسن أحوال حقوق الإنسان في البحرين بعد صدور توصيات لجنة تقصي الحقائق (د. بسيوني) في نوفمبر 2011 – التي اشارت في تقريرها إلي إنتهاكات جسيمة في مجال حقوق الانسان بما في ذلك التعذيب الممنهج والاعتقال العشوائي والاستخدام المفرط للقوة مدعوما بالغازات السامة والطلقات الصوتية ليلا لخلق أجواء من الرعب والخوف لتفريق المتظاهرين السلميين، علاة علي الاعتداء الجنسي والتهديد بالاغتصاب والضرب واستخدام الصدمات الكهربائية لانتزاع الاعترافات وهدم دور العبادة وكلها تشكل جرائم ضد الإنسانية وعقاب جماعي. وبالرغم من أن هذه اللجنة قد أوصت ببعض التغييرات والإصلاحات المتواضعة – التي وعد ملك البحرين بتنفيذها – إلا أن ما تم منها حتي الآن لا يعدو كونه مجرد إصلاحات شكلية سطحية جاري تنفيذها ببطء مستفز، وهي لا ترقي لمستوي طموحات الشعب

البحريني ويقوم النظام بالالتفاف عليها ونسفها وذلك من خلال عقد اجتماعات زائفة يتم الترويج لها في الإعلام الفاسد المأجور.

ولا يخفي علي أحد مواصلة النظام لاحتجاز الرموز الوطنية والمدافعين عن حقوق الإنسان وآخرهم: المناضل الحقوقي البحريني الدولي/ نبيل رجب الذي كان مقررا مشاركته معنا في هذه الفعاليات حيث تم القبض عليه فور وصوله مطار المنامه منذ عشرة أيام وتوجيه اتهامات كيدية له والمماطلة في محاكمته بهدف احتجازه لأطول فترة ممكنة لإبعاده عن الساحة ووقف نشاطه الذي يفضح رموز النظام، وأيضا الموقف اللإنساني ضد المناضل الحقوقي المضرب عن الطعام عبد الهادي الخواجة الذي أتم 102 يوما من إضرابه عن الطعام الذي بدأه في تاريخ 8 فبراير، وقد تعهد هذا المناضل بالاستمرار في إضرابه حتى الحرية أو الموت. وقد تدهورت حالته الصحية بشدة إلي الحد الذي يهدد حياته بينما الحكومة البحرينية لا تزال صامتة وبشكل مريب تجاه هذا الوضع المزري بالرغم من مطالبة بلده الدنمارك للإفراج عنه وعلاجه.

وعلي المستوي العالمي فقد ارتفعت الأصوات الدولية الغاضبة المناهضة للفشل الأخلاقي لحكومة الولايات المتحدة وحلفائها لمواصلة دعمهم لديكتاتورية النظام البحريني الذي أصبح يشكل مصدر قلق للعالم وعلي وجه الخصوص التبرير الغامض للاحتلال السعودي للبحرين واستئناف مبيعات الأسلحة إلى البحرين من قبل الولايات المتحدة، وبالرغم من أن وزارة الخارجية الامريكية تدعي أن شحنة الأسلحة هذه ستساعد مملكة البحرين علي المحافظة على قدراتها الدفاعية الخارجية، إلا أن نشطاء حقوق الانسان قد أدانوا هذه الخطوة باعتباره خروجا عما التزمت به الولايات المتحدة الأمريكية وتعهداتها بالإصلاح في البحرين.

وعلى الرغم من وعود الإصلاح فقد زاد ت الحكومة من مستوي الاستخدام المفرط للقوة، وتستخدم قوات الأمن حاليا استراتيجية الغاز المسيل للدموع كسلاح قاتل ضد الرجال والنساء والأطفال والمسنين على حد سواء، ليس فقط لفرض الأمن بالشارع ولكن تقوم هذه القوات أيضا بتتبع المتظاهرين وملاحقتهم وإطلاق النار عليهم ورمي القنابل المسيلة للدموع داخل منازل المدنيين، وقد أفادت منظمة العفو الدولية بأن عدد القتلي قد بلغ 88 شخصا حتي الآن وهذا العدد في تزايد مستمر منذ بدء الاحتجاجات في فبراير 2011، كما بلغ عدد المسرحين والمفصولين من أعمالهم أكثر من 5,500 شخص، ومازال النشطاء السياسيين والرموز المعتقلين المصابين بأمراض مستعصية يعانون في صمت ومرارة الموت البطيئ داخل زنازين اعتقالهم، وبالرغم من ذلك فإن الناس في البحرين تصر علي سلمية حراكهم برغم استمرارية جريمة الإبادة الجماعية للسكان الأصليين والتغيير الديموغرافي بجلب سكان جدد – في الوقت الذي فيه مرتكبي الجرائم أعلاه طلقاء ينعمون بحرية التنقل دون محاسبة.

ولقد سمع الجميع مؤخرا عن التدخل السعودي السافر في الشأن البحريني بدعوي السعي لإقامة إتحاد بينهما الأمر الذي سيزيد الأمور في البحرين ومنطقة الخليج والشرق الأوسط تعقيدا وقد سبق وحذرنا منه منذ مارس 2011 – حيث يخطط النظام السعودي لتوطين احتلاله وترسيخ استيلائه علي البحرين، مما سيعيد البحرين إلي المربع الأول عندما كانت تناضل لنيل استقلالها عن بريطانيا والتخلص من الاحتلال البريطاني في العام 1971 في الوقت الذي كانت إيران تطالب بضم البحرين لها باعتبارها المحافظة رقم 14 وادعائها أن الشعب البحريني هم من رعاياها، وعندها انتفض الشعب البحريني رافضا ذلك ومصرا علي العيش بحرية وكرامة في دولة عربية مستقلة ذات سيادة وقد اختاروا آل الخليفة حكاما لهم وكان ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.

بناء على ما سبق فإن المجلس الدولي للمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان (ICSFT) يناشد الضمير الإنساني والمنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية (NGOs) علي مستوي العالم ومحبي السلام والعدالة وحقوق الإنسان ويوجه نداءا عاجلا إلى الدول الأعضاء ال 48 بمجلس حقوق الإنسان المجتمعون ضمن مجموعة العمل بالجلسة رقم 13 للاجتماع الدوري الشامل (UPR-13) خلال الفترة (21 مايو – 4 يونيو 2012) لاستعراض حالة حقوق الإنسان بالبحرين وغيرها.
ويأمل المجلس من المجتمعين في هذا المحفل وهذا الملاذ _ إعمالا بنصوص ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية للحقوق المدنية والسياسية وغيرها - إلى بذل قصارى جهدهم في الضغط على ممثلي الحكومة البحرينية وصولا إلي وضع حد لصلف وتعنت السلطات البحرينية، وذلك خلال استعراضهم لحالة حقوق الإنسان المتردية في البحرين لتسليط الضوء علي النقاط والقضايا العاجلة التالية :

1. إنقاذ حياة المناضل البحريني: عبد الهادي الخواجه المدافع عن حقوق الانسان والمضرب عن الطعام منذ 94 يوما والذي يواجه الموت حاليا في أي لحظة.
2. الإفراج الفوري عن المناضل الحقوقي الدولي/ نبيل رجب ليستكمل مشواره السلمي في دعم حقوق شعب البحرين.
3. استخدام نفوذكم للتحرك الفوري من أجل الإفراج عن جميع المعتقلين، السجناء السياسيين، وسجناء الرأي، وإلغاء أحكام الإدانة ضدهم.
4. رفض التعديلات الدستورية التي قدمتها السلطة البحرينية مؤخرا بإرادتها المنفردة والتي لا معنى لها ولا تعالج جوهر المشكلة، كما أنها لا تلبي مبادئ الاصلاح السبعة الذين أعلن عنها

ولي العهد في العام الماضي كما لا تلبي أيضا توصيات لجنة تقصي الحقائق (BICI) ولا تتفق وإعلان المنامة، ولا تستجيب لمطالب الشعب البحريني.

5. تقديم الحاكم العسكري، وأولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الأطفال والنساء، والكوادر الطبية والسياسية وأماكن العبادة في البحرين. وقد تم تغطية وبيان كل تفاصيل الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة من قبلهم وذلك ضمن الوثائق والأدلة والمستندات في القضية: OTP-CR-202/11 التي تم تقديمها للمحكمة الجنائية الدولية وجاري متابعتها من قبل المجلس وفريق المحامين الدوليين.

6. إزالة القيود المفروضة على الزيارات التي تقوم بها الجماعات الإنسانية للرصد والوقوف على حقيقة الوضع المأساوي لحقوق الإنسان في البحرين.

7. سحب القوات السعودية وما تبقي من قوات درع الجزيرة من البحرين فورا نظرا لعدم وجود أي تهديد خارجي يقتضي وجودهم.

8. إنشاء هيئة دولية مستقلة بمشاركة كوادر وطنية بحرينية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة في ختام تقرير لجنة تقصي الحقائق (BICI).

9. استكمال مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين منذ انطلاق ثورتها المجيدة في 14 فبراير 2011 وحتى تاريخ اليوم – تحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة لجميع بن البشر في شتي أنحاء العالم وبنفس طريقة التعامل – أسوة بما حدث مع ملف حقوق الإنسان في سورية وغيرها وذلك بعقد عقد جلسة استثنائية خاصة (Special Session) بمجلسكم الموقر للنظر في تداعيات قضية وحالة حقوق الإنسان في البحرين.

المحامي د. عبد الحميد عباس دشتي
رئيس المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان – جنيف
في 20 مايو 2011